دراسة تقييمية لأثر برامج التنمية الفلاحية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2009 الى2019)

Assessment study of the impact of agricultural development programmes on food security indicators in Algeria, During the period (2009 to 2019)

فالحة قطاب* [1]، عاشور مزريق [2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، f.guettab@univ-chlef.dz

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، a.mezrig@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال:2021/04/27 تاريخ القبول: 2021/05/24 تاريخ النشر: 2022/06/03

ملخص: تحتل التنمية الفلاحية مكانة مهمة ضمن السياسة الاقتصادية العامة للجزائر، ترجمت في مختلف البرامج التنموية المتعاقبة بهدف تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي والوصول الى مستوى الاكتفاء الذاتي.

ان الهدف من هذا البحث هو معرفة أهم برامج التنمية الفلاحية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة (2009- 2019) لتنمية القطاع الفلاحي والريفي وتحسين مستوى الأمن الغذائي في البلد، وللإحاطة أكثر بالموضوع، قمنا بمعالجة المشكلة الرئيسية التالية: الى أي مدى حققت برامج التنمية الفلاحية التي اعتمدتها الجزائر هدف الأمن الغذائي؟

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية الى عدد من النتائج أبرزها: تسجيل تحسن ملموس في مختلف مؤشرات الأمن الغذائي، مؤشر الوفرة الغذائية من الإنتاج الفلاحي المحلي مقارنة بسنوات سابقة، لكنها لا تزال دون مستوى الطموحات والأهداف المسطرة، بالرغم من المبالغ والامكانيات الضخمة التي وجهت للقطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: التنمية الفلاحية، التجديد الفلاحي والريفي، خطة فلاحة 2019،مؤشرات الأمن الغذائي، مؤشر الفقر.

تصنيف JEL:O02، Q1

Abstract: Agricultural development occupies an important place in Algeria's general economic policy, Translated in various successive development programs, The aim of this research is to know the most important agricultural development programs adopted by Algeria during the period 2009 to 2019 to achieve the development of the agricultural and rural sector and improve the level of food security ،

This is by addressing the following major problem: to what extent have the agricultural development programmes adopted by Algeria achieved the goal of food security?

Through this research paper we have reached a number of results, most notably: recording a significant improvement in the various indicators of food security, especially the food abundance index of local agricultural production compared to previous years, but it is still below the level of ambitions and goals drawn despite the huge amounts and potential sought for the agricultural sector

Keywords: Agricultural Development, Agricultural and Rural Renewal, Agriculture Plan 2019,Food Security, Poverty Index.

Jel Classification Codes : O02 ،Q1

* المؤلف المرسل

توطئة (مقدّمة):

كانت أولوية السياسة الاقتصادية العامة في الجزائر تُعطى للصناعة قبل مطلع القرن الواحد والعشرين، مما شجع إلى حد كبير على ظهور مختلف الصناعات على حساب الإنتاج الزراعي وقطاع الصناعات الغذائية، وقد أدى هذا الوضع إلى جانب النمو السكاني القوي إلى تشجيع وتضخيم حاجة الجزائر للغذاء، وفي الوقت نفسه، فإن إعانات الأسعار التي وضعتها الحكومة (تحديد أسعار الحبوب والدقيق والحليب و السكر والزيت) شكلت ولا تزال تشكل خطرا كبيرا على المالية العامة للدولة، خاصة في حالة ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق الدولية دون حل المشاكل الهيكلية في القطاع الزراعي محليا، وعدم مواجهة هذا الوضع فقط بالاعتماد على الواردات، الأمر الذي يثير مسألة السيادة الوطنية.

لهذه الأسباب أعطت الجزائر أولوية لقطاع الفلاحة والصناعات الغذائية منذ عام 2000، من خلال التنفيذ المتعاقب لخطط تنموية وطنية مختلفة، تم تشكيلها وفقا لمعدل تقلبات عائدات النفط، تمثلت هذه الخطط في:

-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000:

جاء كجزء من برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الذي شمل الفترة (2001-2004)، أنفق أكثر من 600 مليون يورو على برنامج تنمية الفلاحة وإعادة إنعاش القطاع الزراعي، وكان هدفه الأساسي ضمان الأمن الغذائي للبلد، وتعزيز الدخل والعمالة في المناطق الريفية، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام.

-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة 2002:

يهدف أساسا الى إنعاش الاقتصاد الزراعي، ورفع مستوى المزارع وتحديثها، وخاصة إنعاش المناطق الريفية وتنميتها محلياً، مع ضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية (تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة).

وخلال الفترة 2008/2007،أكدت الأزمات الغذائية التي شهدتها الأسواق الدولية، بما في ذلك الطبيعة الحساسة لقضية الأمن الغذائي ومدى ارتباطها الوثيق بالحفاظ على الأمن والسيادة الوطنيين، حيث تضافرت جهود السلطات العليا للبلاد في سبيل تعزيز دعائم تطوير القطاع الفلاحي وتنميته، ما جعلها تمضي قدما في تنفيذ قانون التوجيه الفلاحي لعام2008 (قانون رقم 08-16المؤرخ في 2008/08/03).

حيث تبنت الجزائر تنفيذ سياسات أخرى بهدف تحقيق الأمن الغذائي ودعم بعض القطاعات الزراعية ذات الأولوية وتنمية الأراضي، تمثلت في سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014) وخطة فلاحة للفترة (2015-2019).

الاشكالية الرئيسية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى مساهمة خطط التنمية الفلاحية التي تبنتها الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري للفترة2009-2019؟

للإجابة على السؤال تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

-ما المقصود بخطط التنمية الفلاحية، وماهي أهدافها؟

-ما هو مضمون برنامج التجديد الفلاحي والريفي وماهي مرتكزاته؟

- ماذا نعني بخطة فلاحة 2019 وماهي أهدافها؟

-كيف تؤثر خطط التنمية الفلاحية المعتمدة على واقع الأمن الغذائي للفرد الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

ارتأينا تبني الفرضيات التالية كإجابة مؤقتة للبحث:

– تعتبر سياسة تجديد القطاع الفلاحي والريفي وخطة فلاحة2019 قوة دفع للقطاع الفلاحي ككل، وعامل مهم لتعزيز مؤشرات الأمن الغذائي للفرد الجزائري.

– برامج التنمية الفلاحية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 2009-2019 تساهم في زيادة الناتج الزراعي ولا تساهم في تعزيز مؤشرات الأمن الغذائي للفرد الجزائري.

– ان برامج التنمية الفلاحية المتبناة في الجزائر ليس لها أي أثر على نمو القطاع الفلاحي ولا على تحسين مؤشرات الأمن الغذائي للفرد الجزائري.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث الى:

- تسليط الضوء على واقع برامج التنمية الفلاحية المسطرة خلال الفترة(2009-2019).
- دراسة مدى تأثير تطبيق برامج التنمية الفلاحية المتبناة على بعض مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تستمد دراستنا أهميتها من أهمية موضوع تحقيق الأمن الغذائي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر من الأهداف الأساسية لعملية التنمية ككل وهو هدف تحقيق رفاهية الفرد والمجتمع.

منهجية الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث واثبات صحة الفرضيات، اعتمدنا المنهج الاستنباطي وأداته الوصف والتحليل، لمعرفة واقع برامج التنمية الفلاحية المسطرة في الجزائر ومدى تأثيرها على مؤشرات الأمن الغذائي خلال الفترة(2009-2019).

محاور الدراسة: تم تقسيم هذا البحث الى المحاور الرئيسية التالية:

1. الاطار النظري و المفاهيمي للدراسة.
2. التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة(2009-2014).
3. مضمون خطة فلاحة لسنة 2019(Le plan FILAHA2019).
4. تقييم مساهمة برامج التنمية الفلاحية في تحسين مؤشرات الأمن الغذائي.

1. الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

نتطرق من خلال هذا المحور الى أهم المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية الفلاحية كما يلي:

1.1. مفهوم الأمن الغذائي وبعض المتعلقات الأساسية به:

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم القديمة الوجود والحديثة الأثر في التفكير التنموي، لذا من البديهي تحديد المفهوم وكل المفاهيم اللصيقة من جهة، والأبعاد التي لها علاقة وطيدة وقوية به من جهة أخرى.

1.1.1. الأمن الغذائي:

هو حينما يتاح لكل الأشخاص في جميع الأوقات بصفة مادية واقتصادية على تغذية كاملة ومؤكدة، تلبي احتياجاتهم الطاقوية وتتلائم مع تفضيلاتهم الغذائية من أجل التمتع بحياة صحية ونشطة. (الموسوي، 2013، صفحة 24.23).

ويرتبط بهذا المفهوم عدة متغيرات على غرار سيادة الكفاءة الانتاجية لعرض الغذاء وتوفر الأدوات الداعمة والأنظمة المؤسساتية للإنتاج الزراعي(FAO، 2008، صفحة 01)، حيث تتمكن كل فئات المجتمع الدخلية من تحقيق تغذية كافية، سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الطارئة (مناخية أو صدمات اقتصادية، النمو الديمغرافي أكبر من نظيره الغذائي).(النجفي، 2009، صفحة 53).

كما يتطلب تحقيق الأمن الغذائي وجود مجموعة من العوامل المادية التي تضمن تدفق الأغذية الى الأشخاص(**توافر، وصول، واستخدام الغذاء**)، بالإضافة الى العامل الزمني الذي يتمثل في استقرار العوامل الثلاثة الأولى، والاستقرار على المدى الطويل يقود الى تحقيق استدامة الأمن الغذائي.(VALEE، 2007، صفحة 71).

- ان توافر الغذاء يرتبط بعرض السلع الغذائية بالنوعية والكمية الكافية، بالاعتماد على الانتاج المحلي والتجارة الخارجية بشرط أن تكون نسبة الانتاج المحلي أكبر من الواردات (بكدي، 2016، صفحة 39)،
- أما الوصول الى الغذاء واتاحته واستخدامه فيكون عن طريق القدرة على تأمين الغذاء على مستوى الأسواق ووسائل الانتاج، مع مراعاة مسألة القدرة الشرائية ودرجة تكامل الأسواق والسياسات السعرية الحكومية والقدرة على تحمل التكاليف.(VALEE، op cite ، صفحة 71).
- كما يجب أن تكون هناك عدالة للتوزيع لمختلف طبقات المجتمع لأنه قد يكون هناك غذاء وفير لكنه لا يصل الى الفقراء وبالتالي وجوب ضمان الاستقرار في الركائز السابقة كشرط لتحقيق الأمن الغذائي وبصفة مستدامة.

2.1.1. الاكتفاء الذاتي:

يعرف الاكتفاء الذاتي من الغذاء "بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والامكانيات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا".(حمران، 2005، صفحة 2)

وأما درجة الاكتفاء الذاتي فهي تقيس نسبة الانتاج المحلي الى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم محليا أو تم استيراده من خارج الوطن لذلك تحسب بالعلاقة التالية:(حمدان، 1999)

درجة الاكتفاء الذاتي= (الانتاج المحلي/المتاح للاستهلاك).100

3.1.1. اللاأمن غذائي:

ينتج هذا المفهوم نتيجة لمجموعة من الصدمات التي تمس مجموعة من القنوات: صدمات الانتاج مثل فقدان المحاصيل الزراعية أو عدم كفايتها، صدمات العمل كفقدان الوظائف أو انخفاض الأجور، صدمات التجارة بسبب التضخم المفرط وتشوه جهاز الأسعار، صدمات التحويلات بسبب انهيار نظام الرعاية الاجتماعية الناجم عن الانكماش الاقتصادي والذي يمس مداخيل الأسر وتقع في خطر اللاأمن الغذائي(Abbott، 2010، صفحة 10).

4.1.1. الفجوة الغذائية:

تتمثل في الفرق بين الانتاج المحلي والطلب الاجمالي من الغذاء، ويتم تأمين مقدار العجز عن طريق الاستيراد.(المخادمي، 2009، صفحة 216).

الفجوة الغذائية للمنتج x = الطلب الكلي للمنتجx _ العرض الكلي للمنتجx

ففي حالة أن الانتاج للمادة x يغطي كل الطلب وبالتالي لا نكون بحاجة الى الاستيراد وبمعنى اخر أن الاقتصاد يحقق اكتفاء ذاتي بالنسبة لهذا المنتج بنسبة 100% ولا يعاني من فجوة غذائية وفي الواقع تعتبر هذه الحالة حالة تلقائية والأصل هو اللاتوازن.

5.1.1. المخزون الاستراتيجي من الغذاء:

يمثل المخزون الاستراتيجي من الغذاء مكونا رئيسيا في عرض الغذاء، والهدف من تكوينه هو بناء خط دفاع الأول والصمام الرئيسي لمواجهة مشاكل نقص المعروض من الغذاء خاصة في الظروف الطارئة وعلى مدار السنة، ويعرف المخزون الاستراتيجي Strategic Stock من سلعة ما، أنه "تلك الكميات التي تحتفظ بها الحكومة والقطاع الخاص من سلعة استراتيجية لمواجهة الطلب المحلي عليها خلال فترة زمنية مستقبلية".(حمدان م.، 1999، صفحة 25)، وبالتالي فهو مخصص للاستخدام في الظروف الطارئة، ويتوقف حجمه على أهداف الدولة المستندة الى أنواع المخاطر المرتقبة والمحيطة بالبلد.

2.1. ماهية التنمية الفلاحية:

1.2.1. تعريف التنمية:

التنمية لغة: هي النماء أو الازدياد التدريجي والمستمر، مثلا نقول نما المال أي ازداد وكثر.

التنمية اصطلاحاً: يستخدم اصطلاح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ولعل أول استخدام لكلمة تنمية (development)بالمعنى المعاصر يرجع إلى **يوجين ستيلي** (Eugene Stalye)، حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889م، فوضع التنمية هو وضع مثالي لا يمكن لأي مجتمع بلوغه، فالمجتمعات كلها لازالت متخلفة مقارنة بالمستوى المثالي للتنمية.(BELATTAF، 2010).

2.2.1. تعريف الفلاحة:

كلمة فلاح في اللغة العربية بمعنى الخير والنجاح والتوفيق، أما في اللغة اللاتينية، فهي مشتقة من "AGRE" اي الحقل أو التربة، وكلمة"CULTURE" تعني العناية والرعاية.(عثمان، دون سنة نشر، صفحة 136)

وعلى هذا يمكن القول أن الفلاحة هي العناية بزراعة الأرض.

3.2.1. مفهوم التنمية الفلاحية:

تعتبر التنمية الفلاحية أحد أشكال التنمية الاقتصادية، ولا تكاد تختلف في مفهومها عن المفهوم العام للتنمية، بالرغم من أن النشاط الفلاحي يتسم ببعض الخصائص المتمثلة في طبيعته البنائية بالنسبة لغيره من القطاعات الأخرى.

كما تعرف التنمية الفلاحية على أنها ذلك التغيير الارادي المخطط والمقصود، من خلال اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير بغية زيادة الانتاج الزراعي وزيادة رقعة الأرض الزراعية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

2. التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة(2009-2014):

عرفت هذه الفترة تنفيذ برنامج التنمية الخماسي المسطر للفترة (2010-2014)، حيث تم تخصيص أكثر من 1000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية من خلال برنامج عرف بالتجديد الفلاحي والريفي،(بيان مجلس الوزراء، ماي 2010)، الذي تم الشروع فيه مع بداية سنة 2009، موزع عبر هذه الفترة بمتوسط سنوي قدر بـ 230 مليار دج لكل سنة، حيث خصص لسياسة التجديد الفلاحي والريفي غلاف مالي موزع سنويا كالآتي:(MADR, 2012, p. 28)

- 18%للتجديد الريفي أي ما يعادل 42 مليار دج.
- 69%للتجديد الفلاحي أي 160 مليار دج.
- 13% لبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية أي 28 مليار دج.

1.2. التعريف بسياسة التجديد الفلاحي والريفي:

يعتبر التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي حددت معالمه بعد المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي (قانون08-16 المؤرخ في 3أوت 2008) الذي يسطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف، وفي سنة 2009 تم وضع الأسس الأولى لانطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي من خلال خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بولاية بسكرة، تهدف أساسا الى التدعيم الدائم للأمن الغذائي وتحويل القطاع الفلاحي الى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل تكثيف الانتاج في الفروع الزراعية الاستراتيجية.(MADR، تطور السياسات الفلاحية والريفية(1962-2012)، 2012)

تقوم هذه السياسة على المبادئ التالية:(Siham & Chaouki, p. 197).

- توجيه الدعم نحو شعب الإنتاج الفلاحي ذات الأهمية الاستراتيجية من مكانتها في النظام الغذائي المحلي (الحبوب والبقول والحليب واللحوم ... إلخ).
- الدعم الموجه نحو قنوات التجميع و سلاسل الإمدادات للشعب المختلفة (الحبوب، الحليب، البطاطس، الطماطم الصناعية، البذور والشتائل ...)؛
- التبسيط العقلاني للدعم الممنوح للمدخلات الرئيسية للشعب الفلاحية (العجول، الأسمدة، المكننة الفلاحية، معدات الري).
- الأولوية المعطاة لحفظ وتطوير شعبة البذور والشتائل للإنتاج الحيواني والنباتي؛
- اختيار أهداف لدعم الاستثمار في المستثمرات الفلاحية مع مراعاة قدرات الرقابة والمتابعة للإدارة الفلاحية؛
- تأمين دخل المزارعين وتثبيت استقرارها وحماية المستهلكين من خلال دعم إجراءات الضبط (منح التخزين، والأسعار المرجعية للتدخل للشعب ذات القاعدة الاستهلاكية العريضة (الحبوب، والحليب، بطاطس، اللحوم، البصل...).
- التدخل في المناطق الريفية المتكاملة والمتكيفة مع خصائص المناطق الايكولوجية الزراعية(مكافحة التصحر وادارة الاحواض المائية).
- التكفل باحتياجات الدعم والمرافقة لصغار الفلاحين ومربي الماشية من خلال برامج التجديد الريفي.

حيث حددت أهدافه كما يلي:(MDAR, 2018)

- مساهمة الانتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي من6% لسنوات (2000-2008) الى 8.33% لسنوات (2010-2014).
- ضمان حماية الأراضي والاستغلال الرشيد والعقلاني للمياه ذات الاستعمال الفلاحي.

- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية، وتحسين شروط الحياة في الريف من خلال برمجة 10200 مشروع تنموي مدمج لفائدة 2174 منطقة ريفية، وتحسين حياة 727000 مسكن ريفي، وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.
- خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم.

1.1.2. محاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي حول ثلاث ركائز متكاملة هي: التجديد الفلاحي، التجديد الريفي، برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية ضمن اطار تحفيزي شامل.

شكل رقم(01): الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

المصدر: الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وافاق، ماي 2012، ص6.

الركيزة الأولى: التجديد الريفي:

تقع ركيزة التجديد الريفي في اطار اصلاح كلي للدولة من خلال ارساء قواعد الحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية في وضع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وفي مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان، في اطار المخطط الوطني لتهيئة الاقليم آفاق2025، كما يضم التجديد الريفي كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة الذين يعيشون في المناطق المعزولة، كما يضم مختلف الفاعلين المحليين(الجماعات المحلية، الجمعيات، المنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والادارية)، وتتجسد هذه السياسة من خلال أربعة مواضيع جامعة وهي:

(MADR، 2010/2014 (projet de programme quinquennal de développement)، Mars2009، صفحة 5).

1. تحسين ظروف معيشة سكان الريف بعصرنة الأرياف.
2. تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل.
3. الحفاظ على الموارد الطبيعية و تثمينها.
4. حماية وتثمين التراث الريفي المادي والغير المادي.

الركيزة الثانية: التجديد الفلاحي:

ان هذه الركيزة تهدف الى تعزيز الاندماج بين مختلف الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، حيث خصص لقطاع الفلاحة في هذا الإطار من أجل تطبيق البرامج المتعلقة بالتجديد الفلاحي غلاف مالي يقدر بـ 600 مليار دينار لمدة خمسة سنوات مقبلة، حيث تم احصاء عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية ضمن برامج التكثيف والعصرنة من اجل رفع الانتاج والانتاجية وكذا تكامل هذه الفروع فيما بينها تتمثل في: الحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل، اقتصاد الماء، ويمكن عرض البرامج والأهداف المسطرة لها لآفاق 2014 فيما يلي:

جدول رقم(01): برنامج تكثيف وعصرنة القطاع الفلاحي افاق 2014(الوحدة: قنطار)

	البرامج	الهدف عند أفق2014
01	الحبوب	53.671.000
02	البقول الجافة	872.000
03	الحليب(10الف لتر)	3.240.000
04	البطاطس	33.626.000
05	زيت الزيتون	3.873.000
06	لحوم حمراء	4.083.000
07	لحوم بيضاء	3.240.000
08	التمور	8.895.000
09	البذور والفسائل	-انشاء مخزون استراتيجي. -تلبية 80% من الاحتياجات
10	السقي	-تجهيز حوالي 350 ألف هكتار لسقي الأراضي. -تسليم حوالي 200 ألف هكتار من المساحات المسقية الجديدة. -تعميم أنظمة اقتصاد المياه في الأراضي الزراعية المسقية.

Source: MADR، projet de programme quinquennal de développement (2010/2014)، Mars2009، p7.

الركيزة الثالثة: برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني:

يعبر هذا البرنامج عن عقد كفاءة للتنمية الريفية، تم توقيعه مع محافظات الغابات وقد تم تسخير غلاف مالي يقدر بـ 24 مليار دينار مخصص لإنجاز العمليات التالية:

- تطبيق برنامج ضخم لتحسين التكوين، وابراز تقنيات التكنلوجيا الفلاحية لفائدة الفلاحين والمستثمرين.
- اعادة تأهيل وبناء محطات تجريبية جديدة، ومخابر للمعاهد التقنية للتنمية حسب كل فرع من فروع القطاع.
- اعادة تأهيل مراكز التكوين والتعليم التابعة للقطاع.
- تقوية التأطير التقني والمصالح المختصة وتواجدها في الاقاليم (مصلحة الدعم التقني، مصلحة المبيدات الحشرية، البيطرة، الغابة).
- تقوية الإدارة المحلية ووسائل المتابعة ومراقبة البرامج بما فيها طرق الاعلام والاتصال.
- تنمية الدراسات وتسخير القدرات الوطنية والجماعية حول مشاكل التنمية الفلاحية والريفية.

الاطار التحفيزي: تكملة للركائز الثلاث السابقة الذكر، تم وضع اطار تحفيزي يشتمل على مختلف الآليات والأدوات المطورة والمستعملة من طرف الفاعلين في القطاع (الإدارة) في قيادة دورها الريادي، هذه الأدوار تتمثل أساسا في:

-الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات الملقاة.

-ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي.

-تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي.

-تنشيط الفضاءات المختلطة (عمومية وخاصة) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

كما تسعى الجزائر من خلال تطبيق هذه الركائز الثلاث الى تحقيق أهداف كبرى تتمثل في:(جعفري، 24-25 ماي 2017، صفحة 11)

-رفع معدل النمو في القطاع الفلاحي إلى 08%سنويا؛

-رفع حصة الصناعة الغذائية من نحو 05% إلى نحو 10% في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا؛

-تقليص نسبة البطالة خلال السنوات الخمس المقبلة إلى أقل من 10%.

2.1.2. آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

جندت السلطات المعنية بتنمية القطاع عدة وسائل وبرامج يستند عليها التنفيذ العملي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي تتمثل أساسا في:(LAIB Siham, May 2015, p. 15)

-نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك:

يمثل نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك طريقة مبتكرة في اطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي للنهوض بإنتاج الفروع الاستراتيجية للأمن الغذائي للمواطن الجزائري، بحيث تم اطلاق هذه التقنية خلال سنة 2008 بداية بفرع البطاطس، ويقوم عمل هذا النظام من خلال تشجيع الفلاحين على انتاج أكبر قدر ممكن من هذا المنتوج دون الخوف من الخسارة أو صعوبة التوزيع، ذلك ان الدولة تمتص الفائض من المعروض بشرائه ودفع مستحقات التخزين والتبريد ثم يتم فيما بعد اللجوء الى هذا المخزون بأمر من الدولة بإخراجه للسوق بعد نقص المعروض منه لتحقيق توازن في السوق لضبط الاسعار وبقاءها مستقرة وفقا للأثمان المحددة من طرف الدولة.

-نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية: هو برنامج معلوماتي يستفيد منه كل الفاعلين في سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وهو يعتبر الأداة الأساسية فيها باعتبارها أداة وصل بين مختلف الفاعلين في هذه السياسة، ويسمح هذا النظام بتشخيص الوضعية التنموية لكل منطقة من حيث امكانياتها بالإضافة الى تقييم ومتابعة البرامج المنجزة بها.

-عقود نجاعة الفلاحين: ان عقود النجاعة للتنمية الفلاحية تمثل خريطة انتاجية لكل ولاية حسب تخصصاتها وقدراتها الفلاحية المتنوعة، والتي ينجر عنها بلورة الميزانية الفلاحية لكل ولاية حسب ما تتعهد به من انتاج، وتبرم هذه العقود بين الوالي والفلاحين على المستوى المحلي.

-المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة: هي مشاريع مرافقة للسكان الريف في مجهوداتهم لتحسين مستواهم المعيشي ومداخيلهم بصفة دائمة، وتكون فيها الأولوية للعائلات القاطنة بالفضاءات الريفية وخاصة المعزولة منها، أو السكان الذين يرغبون في العودة الى هذه المناطق للاستقرار فيها لممارسة نشاطهم اقتصادي فيها.

كما تستند هذه السياسة على مشاريع اخرى، كالمشاريع الجوارية مثل مكافحة التصحر، والتي تهدف الى الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، واستقلالية وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى وتترجم هذه السياسة على أرض الواقع عدة برامج منها:

-برنامج تكثيف الانتاج: يهدف هذا البرنامج خلال الفترة 2010-2014 أساسا الى تحقيق زيادة في الانتاج والانتاجية لمختلف الشعب الفلاحية.

-البرنامج المتخصص في زراعة البذور و الشتلات: يسعى هذا البرنامج لتحقيق الأهداف التالية:

- ضمان معدل التغطية من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة مع ضمان تموين دائم للاحتياجات المحلية.
- افادة الفلاحين من التطور الجيني، عن طريق توفير الأنواع الفعالة والبذور ذات النوعية الجيدة.
- ضمان مخزون الأمان، عن طريق انشاء احتياطات استراتيجية من المواد النباتية.

-برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه: يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم اقتصاد المياه في الحقول على مساحة 461000هكتار، تتكون من 278000هكتار نظم تقليدية وما يقارب 183000هكتار مخططات جديدة.

-برنامج التجديد الريفي: يعتبر من أهم المشاريع التي برمجت لتنفيذها في هذا المجال والمقدرة بـ10.200 مشروع للتجديد الريفي للفترة 2010-2014، والتي نوضحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(02): مشاريع التجديد الريفي المبرمجة خلال الفترة 2010-2014

عدد البلديات	عدد المواقع	عدد الأسر المستفيدة	السكان المعنيين(شخص)	مناصب الشغل المستحدثة	المساحة المعالجة (هكتار)	الاستصلاح عن طريق الامتياز(هكتار)
1.169	2.174	726.820	4.470.900	1.000.000	8.192.000	250.000

Source: Ministère de l'agriculture et du développement,2014 , p ;25

3. التنمية الفلاحية من خلال خطة فلاحة 2019 للفترة (2015-2019):

قررت السلطات العمومية الجزائرية تنفيذ نموذج جديد للنمو الاقتصادي، والذي تم اعتماده سنة 2015، بهدف تنويع الاقتصاد الوطني وتحويله هيكليا على ثلاث مراحل بهدف تحقيق نمو مستدام في الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة 6.5 %سنويا خلال العقد المقبل.(Finances, Juillet 2016, p. 2)

-المرحلة الاولى (2015-2019): تمثل مرحلة اقلاع لسياسة النمو الجديدة وسيتم ذلك بتغيير ورفع حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة الكلية الى المستوى المرغوب.

-المرحلة الثانية (2020-2025):هذه المرحلة تعرف بالمرحلة الانتقالية، من خلالها يتم العمل على تسخير الامكانيات اللازمة لدفع النمو الاقتصادي واللحاق بالاقتصاديات ذات النمو الاقتصادي المتنوع والمستدام.

-المرحلة الثالثة (2026-2030): مرحلة الاستقرار، والتي يستنفذ الاقتصاد الجزائري امكانياته المتاحة ويصل الى مرحلة التوازن حيث ستتلاقى جميع متغيرات الاقتصاد الوطني نحو قيمة التوازن،

أما فيما يتعلق بالتحول الهيكلي للاقتصاد، فيستهدف نموذج النمو الجديد معدل نمو خارج المحروقات قدره 6.5% سنويا بين عامي 2020 و2030، وتحقيق ارتفاع في دخل الفردي، الذي من المتوقع أن يتضاعف بمقدار 2.3 مرة، ومضاعفة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الى 10%(5.3%سنة 2015)، ومع ذلك فان تحقيق هذا الهدف يتطلب نموا في القيمة المضافة الصناعية بمعدل مستدام، مع اعطاء أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي الذي يعول عليه لتحقيق أهداف الأمن الغذائي وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

حيث قامت الجزائر في اطار البرنامج الخماسي (2015-2019)، برصد مبلغ يقدر بـ 22.100 مليار دينار وهو ما يعادل 280 مليار دولار، من أجل الاستمرار في نفس النهج ومحاولة منها لتكريس نتائج البرامج السابقة، وتحقيق جملة من الأهداف نذكرها كما يلي:

- تحسين ظروف معيشة السكان في شتى مناحي الحياة (سكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية، استحداث مناصب الشغل،)
- تنويع الاقتصاد وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.
- تحقيق معدلات نمو سنوي تصل 7%.

1.3. التعريف بخطة فلاحة 2019(Le plan FILAHA2019):

كان قرار الدولة الجزائرية فيما يخص تنمية القطاع الفلاحي هو مواصلة العمل بسياسة التجديد الفلاحي والريفي كخطة متواصلة للفترة (2015-2019) بعد النتائج الايجابية للبرنامج والخطة السابقة(2009-2014)، وتدعيمها ببرامج جديدة من أجل الحفاظ على الجهود الرامية الى تعزيز وتوسيع القاعدة الانتاجية وتكثيف المنتجات الفلاحية والصناعة الغذائية، وتعزيز اليات حماية الانتاج الوطني (حماية صغار الفلاحين للمنتوجات التالية: الخضر، الفواكه، الأشجار المثمرة، الحمضيات، الكروم، الحبوب، الأعلاف، الصناعات الغذائية والخدمات الفلاحية المرافقة لعمليات الانتاج والتسويق).

أما فيما ما يخص التنمية الريفية فقد عزمت الدولة من خلال البرنامج الخماسي(2015-2019) على الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها من خلال اشراك الريف في عملية التنمية الفلاحية والريفية المستدامة.(M. d., 2015 , p. 17 (MADR))

1.1.3. الأهداف الجديدة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي 2015-2019:

ان خطة فلاحة 2019 تستند إلى خطة عمل الحكومة لعام 2014، والنتائج التي تؤدي إلى إعادة تنظيم السياسة الزراعية والريفية بأكملها، وتنقسم خطة (Le plan FILAHA 2019)إلى ثلاثة مستويات: (développement(MADR)، 2015، صفحة 4)

- الزراعة والثروة الحيوانية.
- الغابات و المجمعات المائية.
- مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

وتهدف الإرشادات الجديدة لوزارة الفلاحة، بحلول عام 2019، إلى تسجيل متوسط نمو زراعي بنسبة 5%، والوصول إلى مساحة زراعية مروية تبلغ 2مليون هكتار، وقيمة إنتاج تبلغ 4.300مليار د.ج، والعمل على خفض الواردات بأكثر من 2مليار دولار عن طريق

احلال الإنتاج الوطني محل الواردات، ، وخلق ما يقرب من 1.5مليون فرصة عمل دائمة، بما في ذلك 000 80 وظيفة في مجال مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

عموما يمكن تلخيص الأهداف الأساسية لاستراتيجية التنمية الفلاحية خلال هذه المرحلة فيما يلي: (RURAL(MADR), Novembre 2013, p. 11)

- المحافظة على المنطلقات الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وتنمية المكتسبات المحققة.
- إعادة تأهيل الغابات وتثمينها، وفك العزلة عنها وتهيئتها.
- الاستثمار في الطاقات المتجددة، وبالخصوص الطاقة الشمسية.
- دعم البرامج التحسيسية للمحافظة على البيئة.
- الاهتمام بتنمية الموارد المائية عبر رفع الطاقات التخزينية لها.
- إقامة برنامج لدعم تربية المواشي.
- تنمية آليات حماية الغابات من الحرائق، ومن الممارسات غير الشرعية كصيد الحيوانات النادرة الضرورية للتوازن البيولوجي.

أما فيما يخص سقف الإنتاج المسطر الوصول إليه من خلال هذا البرنامج فهو موضح كما يلي:

الجدول رقم(03): يوضح كمية الانتاج المراد تحقيقه في حدود سنة 2019 (مليون قنطار)

المنتجات الفلاحية	الكمية المراد انتاجها
الحبوب	70
الأعلاف	51
الخضر الجافة	1.3
الطماطم الصناعية	11.5
الزراعات في السباخ	68
البطاطس	8
منتوج الكروم	13.5
الحمضيات	13.5
الزيتون	0.8
التمور	12.57
اللحوم الحمراء	6.3
اللحوم البيضاء	5.8
الحليب	4.25 مليار لتر
البيض (1000 وحدة)	8.2 مليار وحدة

Source : Ministère de l'agriculture et du développement, évaluation de la mise œuvre de la consolidation du programme de développement agricole, p7.

من خلال الجدول نلاحظ أن الحكومة الجزائرية أولت اهتماما كبيرا بتنمية وزيادة الانتاج الفلاحي، من خلال مضاعفة انتاج الحبوب ليبلغ 70مليون قنطار سنة 2019 مقابل 34 مليون قنطار في 2014، وتحقيق نمو معتبر في الانتاج لمختلف الشعب الفلاحية خلال الفترة 2015-2019 من خلال برنامج تقوية الانتاج التي تتضمنها سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة. (O. Bessaoud, 2019, p. 8).

أما في مجال زراعة الخضر بأنواعها (الجافة والطازجة) تسعى الحكومة الى الوصول لإنتاج حوالي 161.3 مليون قنطار مع نهاية الخماسي مقابل 129.8 سنة 2014، وفي شعبة الحليب عولت الحكومة على انتاج ما يقارب4.25 مليار لتر من الحليب سنة 2019 فيما بلغ سنة 2014 نحو 57.3مليار لتر.

كما تجدر الاشارة الى أن التنمية الفلاحية من خلال البرنامج الخماسي 2015-2019 وفي اطار استمرار مساعي الدولة لتكملة وتحقيق أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي المسطرة لهذه الفترة، تم اعطاء أهمية كبيرة للفلاحة الصحراوية من خلال سياسة الدعم الفلاحي وسياسة استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز وكذا برامج التشجير المكثف آفاق2035.

وفي هذا السياق وفي اطار هذه الخطة المستحدثة تم تسطير مجموعة من الأهداف العملية نذكر منها:

-تخصيص نحو 800 مليون دينار لاستغلال الواحات والأراضي الصحراوية القابلة للاستغلال زراعيا، في خطة تطمح الى خلق أنشطة زراعية قادرة على استيعاب آلاف الشباب العاطل عن العمل.

- انجاز 10000 مشروع جواري تنموي ريفي مدمج (في إطار برنامج التجديد الريفي للفترة 2015-2019) يخص 8.700 منطقة ريفية، أي لفائدة 1.2مليون من العائلات الريفية بما يقارب 7 مليون شخص من اللذين لم يستفيدوا من البرنامج الخماسي للتجديد الريفي للفترة 2010-2014 حسب تقديرات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مطلع 2015.

-تنمية الريف من خلال انجاز السكن الريفي والطرق الريفية وفك العزلة عن تلك المناطق.

-توفير الموارد المائية التي تسمح للفلاحين بتحسين ظروف استغلال أراضيهم وولوج الأسواق.

-تعزيز الفلاحة العائلية والأمن الغذائي للأسر واستقرار الريف بهدف تحسين الانتاج الفلاحي، باعتبار أن اكثر من 50% من المستثمرات الفلاحية في الجزائر والتي تفوق مساحتها 5 هكتار تعتبر مستثمرات عائلية.

-خلق فرص لتنويع المداخيل والتغذية بالنسبة للمستثمرات العائلية، وادماج الفلاحة العائلية في الهضاب الداخلية والعليا والصحراء من خلال تربية الأسماك المدمجة وتثمين الموارد المائية المخصصة للري.

-استحداث مناصب عمل في المناطق الريفية الداخلية والصحراء.

-تحقيق انتاج نحو 20.000 طن سنويا من الأسماك في حدود سنة 2020، من خلال تربية المائيات في السدود والمسالك المائية مقابل 1.850 طن سنويا خلال الخماسي 2010-2014.

4. تقييم مساهمة برامج التنمية الفلاحية في تحسين مؤشرات الأمن الغذائي:

من خلال هذا المحور نحاول معرفة وتحليل مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 الى 2019 على مختلف مؤشرات الأمن الغذائي كما يلي:

1.4. النتائج المسجلة على مستوى مؤشر الوفرة الغذائية:

تم تسجيل أداء ايجابي للقطاع الفلاحي بشكل ملحوظ منذ تنفيذ برامج التنمية الفلاحية المسطرة، وتنشأ هذه التطورات الإيجابية في النمو الزراعي من خلال تزايد اهتمام الجهات الفاعلة الاقتصادية الخاصة بالقطاع الزراعي الذي أصبح أكثر جاذبية من خلال سياسة دعم الاستثمار الحكومي، حيث ارتفع من حوالي 12.82 مليار دولار سنة 2009 الى نحو 21.18 مليار دولار سنة 2019، وارتفع نصيبه من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي الى 12.38% سنة 2019 مقارنة بعام 2009 أين شكلت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي الى اجمالي الناتج المحلي نسبة 9.34%، وهذا كنتيجة مباشرة للأثر الإيجابي لبرامج التنمية الفلاحية المطبقة على معدل نمو الناتج الزراعي، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (04): تطور الناتج المحلي الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2009-2019) **الوحدة: مليون دولار أمريكي**

السنوات	الناتج الزراعي الاجمالي	نصيب الناتج الزراعي في اجمالي الناتج المحلي	السنوات	الناتج الزراعي الاجمالي	نصيب الناتج الزراعي في اجمالي الناتج المحلي
2009	12,819.67	9.34	2015	19,262.52	11.58
2010	13,644.12	8.47	2016	19,551.52	12.22
2011	16,241.81	8.11	2017	20,004.19	11.76
2012	18,332.60	8.77	2018	20,768.44	11.84
2013	20,660.19	9.85	2019	21,181.74	12.38
2014	21,998.54	10.29	-	-	-

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator(12/2020)

وعلى مستوى انتاج المحاصيل من مجموعات السلع الرئيسية فقد سجلنا ما يلي:

1.1.4.النتائج المسجلة على مستوى قطاع الحبوب و المحاصيل الرئيسية:

تحتل مساحة الحبوب في الجزائر أكثر من 3 ملايين هكتار (80% من المساحة الزراعية المستغلة إذا أضيفت أراضي البور المرتبطة بها) سنة 2019،حيث ارتفع إنتاج الحبوب من 5253.47 ألف طن سنة 2009 إلى 5633.51 ألف طن سنة 2019،

في عام 2018، قدر إجمالي إنتاج الحليب (جميع الأنواع مجتمعة) بـ 3.4 مليون طن، أما جملة الخضر فقد عرفت قفزة كبيرة من حيث الإنتاج فقد ارتفعت من نحو7291.30 ألف طن سنة 2009 الى نحو 8.695.50 ألف طن عام 2018، بما يعادل 9899.50 الف طن كمتوسط لإنتاج الفترة(2009-2018)، وخلال الفترة نفسها، تضاعف إنتاج البطاطا إلى 4 ملايين طن كمتوسط للفترة(2009-2018)، وقد استفادت جميع القطاعات الزراعية من هذه الدينامية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (05): تطور الانتاج الفلاحي لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية للفترة (2009-2019) **الوحدة: ألف طن**

	الحبوب	البقول الجافة	جملة الخضر	البطاطس	الكروم (العنب)	الحمضيات	جملة الألبان و الحليب
2009	5253.47	64.29	7291.30	2636.06	492.53	844.50	2377.64
2010	4211.35	72.32	8640.42	3300.31	560.50	788.10	2854.07
2011	4247.53	78.82	9569.24	3862.19	402.59	1106.74	3165.66
2012	5137.45	84.29	10402.32	3237.82	543.17	1087.83	3063.8
2013	4912.55	95.83	11866.41	4928.03	570.84	1204.85	3400.67
2014	3435.53	94.00	12297.73	4673.52	518.03	1271.01	3648.55
2015	3761.23	87.00	12469.33	4539.58	568.07	1341.99	3895.00
2016	3445.17	77.31	8880.20	4759.68	571.35	1203.19	3586.53
2017	3478.10	107.21	8882.46	4606.40	566.58	1344.27	3521.21
2018	6064.80	107.20	8.695.50	4.607.40	572.25	1381.51	3.381.20
2019	5633.51	-	-	-	-	-	-
متوسط الفترة	**4507.33**	**86.82**	**9899.50**	**4115.09**	**536.59**	**1036.91**	**3289.43**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، اعداد متفرقة، بتصرف.

2.1.4. بالنسبة لهدف التجديد الريفي:

ان الركيزة الثانية للسياسة الزراعية التي تشمل مفهوم "التجديد الريفي" موجهة أساسا إلى الأسر التي تعيش في المناطق الريفية، ومنذ إطلاق برنامج التجديد الفلاحي والتنمية الريفية (2009)، تم إطلاق أكثر من 000 12 مشروع لصالح 469 127 1 أسرة ريفية تمثل 000 390 6 نسمة، يمثلون أكثر من نصف سكان الريف (54.5%)، وفي إطار هذه السياسة الإنمائية الريفية أيضا، سجلت الجزائر مشاريع غير مسبوقة في مجال البنية التحتية، حيث أنشأت ما يقرب من 500 وحدة لتعزيز المنتجات الزراعية و900 غرفة تبريد بسعة 500 1 متر3.كما تشير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق خط قدره 400 8 كيلومتر في مجال كهربة الزراعة في الريف.-.J O. Bessaoud) P.-P. , 2019)

3.1.4. بالنسبة لتنمية الأراضي الفلاحية:

تتوزع الأراضي الفلاحية للجزائر بين المستغلة في النشاط الزراعي بمساحة قدرها 8.5 مليون هكتار ما يمثل نسبة 20.4%، وأراضي المروج والمراعي الدائمة بمساحة 32.9 مليون هكتار التي تعادل 79.6%، من اجمالي الأراضي الفلاحية، حيث توسعت المساحة الزراعية المستغلة الى أكثر من8.5 مليون هكتار في عام 2018، وارتفعت المساحة الزراعية المروية من 350,000 هكتار في عام 2000 إلى 928,955 هكتار في عام 2008 وأكثر من 1.3مليون هكتار في عام2018(أنظر الجدول رقم6).

ولا يزال القطاع الزراعي يعتمد على الري المعتمد على معدلات تساقط الأمطار وبدرجة أقل على الري باستخدام مياه السدود، وقد تم استثمار أكثر من 30مليار دولار من رأس المال العام والخاص في قطاع الموارد المائية الزراعية، الذي استأثر بأكثر من نصف الاستثمارات في القطاع الزراعي.

الجدول رقم(06): تطور الأراضي الزراعية المستغلة والمسقية خلال الفترة (2009-2019) الوحدة: ألف هكتار

السنوات	الأراضي الفلاحية المستغلة	الأراضي الفلاحية المسقية	حصة الأراضي الزراعية المروية من اجمالي المساحة الزراعية	السنوات	الأراضي الفلاحية المستغلة	الأراضي الفلاحية المسقية	حصة الأراضي الزراعية المروية من اجمالي المساحة الزراعية
2009	8399.0	-	-	2015	8462.4	1360	%3.3
2010	8411.0	1170	%2.8	2016	8417.6	1360	%3.3
2011	8421.0	1177	%2.38	2017	8483.4	1360	%3.3
2012	8430.5	1192	%2.52	2018	8517.0	1360	%3.3
2013	8435.2	1285	%3.1	2019	8542.1	1374	%3
2014	8439.2	1360	%3.3	-	-	-	-

*الأراضي الصالحة للزراعة تشمل الأراضي القابلة للحرث (زراعات حولية وأراض تتم اراحتها مؤقتا وغراسات دائمة خرى أشجار مثمر وكروم)
Source : https://data.albankaldawli.org/indicator/2020.

2.4. أثر برامج التنمية الفلاحية على مؤشر الجوع وانعدام الأمن الغذائي:

تعرف منظمة التغذية والزراعة (الفاو) الجوع على أنه الحرمان الغذائي أو نقص التغذية الناتج عن عدم توفر الحد الأدنى من الطاقة الغذائية التي يحتاجها كل فرد ليعيش حياة صحية ومنتجة.

حيث يمثل إنفاق الأسر الجزائرية على الاحتياجات الغذائية حوالي 42%من الإنفاق الإجمالي (سنة 2011)،وقد سجل تقدما حقيقيا في استهلاك الأغذية بفضل التحضر، وتحسن القوة الشرائية التي تحميها السياسة الحكومية لدعم الأسعار، واستخدام الواردات في السلع الأكثر استهلاكا (القمح، الحليب، السكر، الزيوت الغذائية)، حيث يصنف الاتحاد الدولي لبحوث المجاعة الجزائر من البلدان التي تنخفض فيها مستويات الجوع.

ومن خلال استعراض البيانات المتعلقة بمؤشر الجوع العالمي، الذي حدده المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، نلاحظ التقدم الذي أحرزته الجزائر بين عامي 2009 و2019، مما يسمح لها بأن تحتل اليوم مرتبة ضمن مجموعة البلدان ذات مستويات الجوع المنخفضة (انظر الجدول رقم07).

الجدول رقم(07): تطور المؤشر العالمي للجوع في الجزائر للفترة 2009-2019:

المؤشرات / السنة	نقطة مؤشر الجوع	نسبة السكان الذين يعانون سوء التغذية(%)	نسبة انتشار فقدان الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة	نسبة انتشار التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة
2009	10.8	6.1	4.2	13.2	2.9
2010	10.6	6.3	4.2	12.8	2.7
2011	اقل من5	4	-	3.0	3.0
2012	9.0	3.5	4.1	11.7	2.6
2013	اقل من5	3.7	-	5.7	3.0
2014	أقل من5	2.4	-	3.6	2.0
2015	8.7	2.9	4.1	11.7	2.5
2016	8.7	2.9	4.1	11.7	2.6
2017	9.5	4.6	4.1	11.7	2.6
2018	9.4	4.7	4.1	11.7	2.5
2019	10.3	3.9	5.0	15.3	2.4

المؤشر العالمي للجوع: 9.9 منخفض، من 10.0-19.9 معتدل، من 20.0-34.9 خطيرة، من 35.0-49.9 مثيرة للقلق، 50.0 مثيرة للقلق للغاية.

Source : IFPRI 2019. Global Hunger Index : Armed Conflict and the Challenge of Hunger.

من خلال استقراء الجدول نلاحظ ان نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية قد انخفضت خلال الفترة(2009-2019) من 6.1 %إلى 3.9% من اجمالي عدد السكان، وارتفع معدل فقدان الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة من 4.2% إلى 5.0%، وانخفض أيضا معدل انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة (من 13.2%إلى 11.7%) ليرتفع سنة 2019 الى 15.3%.

وشهد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة انخفاضا من 2.9% إلى 2.4% في مؤشر الجوع العالمي، حيث حققت الجزائر درجة 8.7 نقطة (البلدان منخفضة المخاطر) في عام 2016 على مقياس 50 نقطة، وهو أمر جد ايجابي يترجم جهود التنمية الفلاحية من خلال برنامج التنمية الفلاحية المسطرة، غير أن سنة 2019 شهدت تدهورا في مؤشر الجوع حيث سجل 10.3 نقطة، وهو ما يدل على المستوى المعتدل لمؤشر الجوع، والجدول التالي يوضح تطور عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (08): تطور عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية في الجزائر للفترة (2009-2019)

الوحدة: مليون شخص (متوسط ثلاث سنوات)

الفترة	عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية	الفترة	عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية
2011-2009	1.6	2016-2014	1.3
2012-2010	1.4	2017-2015	1.3
2013-2011	1.3	2018-2016	1.3
2014-2012	1.3	2019-2017	1.2
2015-2013	1.3	-	-

Source : http://www.fao.org/faostat، (14/12/2020.)

ان الانخفاض في عدد السكان الذين يعانون الجوع ونقص التغذية في الجزائر خلال الفترة 2009-2019 (حسب اخر احصائيات للمنظمة العالمية للزراعة سنة 2020)، من1.6 مليون شخص كمتوسط للفترة 2009-2011 الى 1.2مليون شخص كمتوسط الفترة2017-2019، يعود أساسا الى تحسن المستوى المعيشي للأسر نتيجة جهود الحكومة من خلال تطبيق مختلف البرامج التنموية الفلاحية على مستوى الوفرة الغذائية وتحسن النمط المعيشي للسكان.

3.4.أثر برامج التنمية الفلاحية على الأمن التغذوي في الجزائر:

يتطلب تحقيق الأمن التغذوي الحصول على القدر المناسب من البروتين والطاقة والعناصر الغذائية الصغرى والمعادن لكل أفراد الأسرة.

1.3.4. تكوين البروتين والدهون في الحصص الغذائية للفرد الجزائري:

بالإضافة إلى القمح والحليب والسكر وزيوت الطعام، تلعب البطاطا الآن دوراً رئيسياً في تكوين الحصص الغذائية والتوازنات الغذائية للسكان في الجزائر، وقد تحسنت حصة الغذاء هذه بشكل ملحوظ على مدى السنوات الخمسين الماضية، ومن حيث الجودة، هناك وزن كبير للمنتجات النباتية في تكوين الحصص الغذائية، ولا تزال الدهون النباتية تحتل دورًا مهيمنًا في الفترة 2009-2017 (أكثر من70%من اجمالي الدهون) على تركيبة الحصة الغذائية للفرد الجزائري.

ويبين هيكل الإنفاق على الغذاء حسب المنتجات، أن منتجات الحبوب (الخبز والدقيق والسميد والمعكرونة والأرز) هي الأولى، حيث بلغت 17.5% من النفقات للأسر الجزائرية، تليها الخضروات الطازجة (14.4 %)،واللحوم الحمراء (13.3 %). (ONS, 2012, p. 15)

وتحتل حصة الحبوب المركز الأول من حيث الاستهلاك خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهو يمثل نسبة 22.5%من اجمالي الاستهلاك لدى أصحاب الدخل المتوسط، ويمثل 14.3% فقط لدى أصحاب الدخل المرتفع.

حيث أظهرت الدراسة الاستقصائية للديوان الوطني للإحصائيات(ONS) لعام 2011، أن أكثر من نصف الإنفاق على الفواكه والخضروات الطازجة واللحوم بأنواعها يكون من طرف الفئات ذات الدخول المرتفعة.

جدول رقم (09): متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية (غرام للفرد في اليوم) (متوسط 3 سنوات)

	متوسط امدادات البروتين	متوسط امدادات البروتين الحيواني
2010-2008	84.7	21.7
2011-2009	87.0	23.0
2012-2010	88.4	24.0
2013-2011	90.3	24.7
2014-2012	92.0	25.7
2015-2013	93.4	26.0
2016-2014	93.6	26.3
2017-2015	92.7	25.3
2018-2016	94.2	26.2
2019-2017	90.5	25.7

Source: http://www.fao.org/faostat(2020/12/15).

من خلال الجدول نلاحظ الى أن نصيب الفرد الجزائري من البروتين قد انخفض سنة 2019، حين بلغ 90.5 غرام للفرد في اليوم مقارنة بسنة 2015 أين بلغ 93.4 غرام للفرد الواحد يوميا، هذا الأمر راجع أساسا الى تراجع مداخيل البلد جراء انخفاض أسعار النفط في الاسواق الدولية، اضافة الى مرحلة اللااستقرار التي مرت بها البلاد منذ مطلع سنة 2019 ، والانهيارات المتتالية في قيمة الدينار الجزائري، وأزمة السيولة المالية المحلية التي تعاني منها الجزائر، وتداعيات تفشي الوباء –كوفيد-19 على دخول الأفراد والعائلات، جعلت المناخ الاستثماري ومناخ الأعمال غير ملاءم، وتكبد العديد من المنتجين لخسائر كبيرة، انعكست في غلاء المعيشة لأفراد المجتمع الجزائري مما جعل الطبقة المتوسطة والضعيفة تميل الى استهلاك الحبوب والخضار على حساب البروتين الحيواني في تكوين الحصص الغذائية اليومية، وارتفع بذلك وضع اللاأمن تغذوي للفرد الجزائري.

2.3.4. متوسط قيمة نصيب الفرد من انتاج الغذاء:

بلغ متوسط نصيب الفرد الجزائري من انتاج الغذاء حوالي145دولار خلال الفترة2017-2019، مقارنة بالفترة 2007-2009 حين بلغ 134 دولار للشخص الواحد، و127 دولار للشخص خلال متوسط الفترة 2000-2002، وذلك راجع الى النمو المطرد في حجم الإنتاج من مختلف المحاصيل الزراعية والتي أصبحت متاحة للمستهلك الجزائري محليا.

شكل رقم (02): تطور متوسط قيمة نصيب الفرد من انتاج الغذاء خلال الفترة 2000-2019 (1دولار لكل شخص):

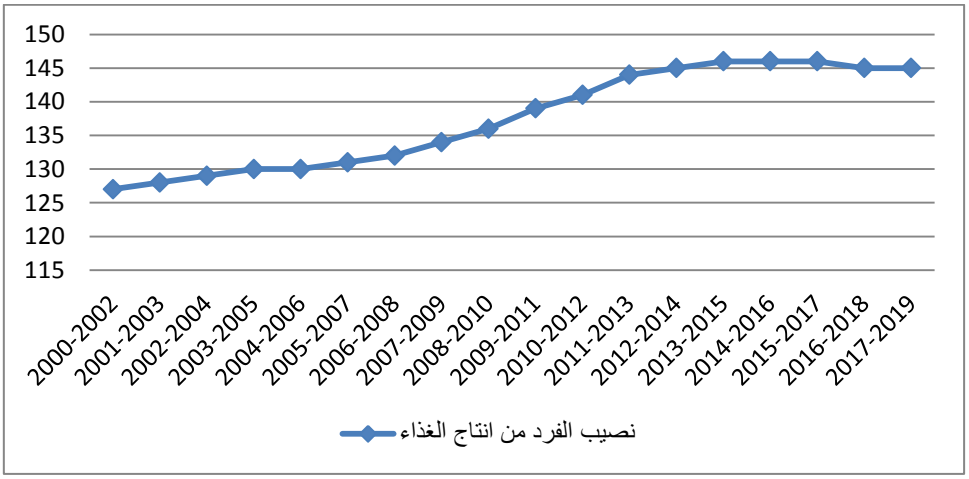

Source : http://www.fao.org/faostat(2020/12/15).

4.4. مؤشر امكانية الوصول الى الغذاء:

تتمثل امكانية الحصول على الغذاء جانب الطلب وتقاس بقدرة الأفراد على تدبير احتياجاتهم من السلع الغذائية وفق امكانياتهم المادية والعوامل المؤثرة على امكانيات الحصول عليها كأسعار السلع الغذائية، دخول الأفراد، النمو السكاني، ونمو انتاج الغذاء.

1.4.4. تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

بلغ نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي 11.510.56دولار سنة 2019 مقارنة بنصيب الفرد سنة 2000 الذي بلغ 8.710.46 دولار للفرد الواحد، هذا الارتفاع في نصيب الفرد الجزائري يعبر عن الامكانيات الضخمة التي رصدتها الدولة من خلال تنفيذ برامج التنمية الفلاحية والهادفة أساسا الى الدفع بالقطاع الفلاحي، وعلى الرغم من دعم القدرة الشرائية الغذائية للمواطن الا انها بقيت دون الطموحات، هذا الأمر يرجعه العديد من الباحثين الى ارتباط الامدادات الغذائية بشكل متزايد على الواردات (فخلال نصف قرن، ارتفعت حصة الواردات في تكوين الحصص التموينية من 38% إلى 68%) ،هذا المؤشر يكشف مدى ضعف الجزائر في مجال الغذاء.

الجدول رقم (10): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة:(دولار الثابت لعام 2011)

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
2000	8710.46	2014	11512.71
2005	10504.86	2015	11696.96
2009	10782.36	2016	11826.16
2010	10970.71	2017	11737.41
2011	11078.24	2018	11642.19
2012	11233.53	2019	11510.56
2013	11319.10	-	-

Source:http://www.fao.org/faostat/2020.

2.4.4. مؤشر كثافة خطوط السكك الحديدية:

هذا المؤشر يدل على مجموع الطرق في الكيلومتر من المساحة، ويحسب على أساس عدد الطرق لكل 100كلم مربع من المساحة الاجمالية للبلد، حيث تلعب شبكات السكك الحديدية دور مهم في امكانية حصول جميع الأفراد في جميع الاوقات على الغذاء باختلاف أماكن تواجدهم من خلال شبكات التوزيع المختلفة، وهو مؤشر مهم على القدرة على الحصول على الغذاء.

تتميز شبكة خطوط السكك الحديدية في الجزائر بقدمها واهتراءها، كما أن اكثر من 80% من هذه الخطوط يتميز بالضيق، فخلال الفترة(1999-2008) سجلت تراجعا بأكثر من 1100كلم مقارنة بما كانت عليه سنة 1962، لذلك وفي اطار البرامج التنموية الوطنية الطموحة للفترة 2005-2019، تقرر انجاز سكك حديدية على طول 5941 كيلومتر مع مطلع سنة 2020.(النقل، 2020)

فكثافة خطوط السكك الحديدة تعبر عن مجموع الطرق في الكلومتر(لكل 100 كيلومتر مربع من المساحة)، ووفقا للمنظمة العالمية للزراعة والتغذية (الفاو) فان كثافة الطرق في الجزائر يراوح مكانه طيلة العشرة سنوات الاخيرة 2009-2019 بمعدل 0.2 كيلومتر لكل 100 كيلومتر مربع من اجمالي مساحة الجزائر، وهو مؤشر ضعيف جدا يترجم مدى عجز الفرد الجزائري للوصول الى الغذاء.

الخلاصة:

يعتبر القضاء على الجوع وسوء التغذية وتوفير الأمن الغذائي من حقوق الإنسان الأساسية، التي تضمنتها عدد من الاتفاقيات الدولية والأطر المتعلقة بالسياسات، وتشدد عليها بكل وضوح أهداف التنمية المستدامة.

فمن خلال استعراضنا لمختلف مبادرات الدولة الجزائرية للنهوض بالقطاع الفلاحي، توصلنا الى جملة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- تعتبر سياسة التجديد الفلاحي والريفي وخطة فلاحة- لآفاق 2019، من البرامج الطموحة التي طبقتها الجزائر خلال الفترة (2009-2019)، الهادفة أساسا الى تعزيز مؤشرات الأمن الغذائي للبلد وتحقيق معدلات عالية من الاكتفاء الذاتي من الغذاء.
- هناك علاقة ارتباط إيجابي بين تنفيذ برامج التنمية الفلاحية ومؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة الدراسة، ظهر جليا من خلال الأداء الايجابي للقطاع الفلاحي منذ تنفيذ برامج التنمية الفلاحية المسطرة، ترجمت في النمو الزراعي المحقق نتيجة تزايد اهتمام الجهات الفاعلة الاقتصادية الخاصة بالقطاع الزراعي الذي أصبح أكثر جاذبية من خلال سياسة دعم الاستثمار الحكومي.
- عرف مؤشر الوفرة الغذائية تحسنا ملحوظا تزامنا مع تنفيذ برامج التنمية الفلاحية وبرامج الدعم الفلاحي المختلفة، حيث سجل معدل متزايد لنمو الانتاج على مستوى مختلف الشعب الفلاحية، وهذه الديناميكية في الانتاج كانت كانعكاس مباشر لجهود الدولة في مجال تنمية القطاع الفلاحي.
- لم تكن النتائج في مستوى تطلعات القائمين على القطاع فيما يخص الوضع التغذوي للفرد الجزائري، حيث سجلنا تراجعا في نصيب الفرد من انتاج الغذاء، كما أن نصيب الفرد من البروتين الحيواني جد ضئيل، وذلك بسبب تراجع القدرة الشرائية للمواطن الناتجة عن تهاوي قيمة الدينار الجزائري والنمو السكاني السريع خلال هذه الفترة.
- سجلت الجزائر تقدما كبيرا في مؤشر الفقر العالمي بين عامي 2009 و2019، مما سمح لها بأن تحتل اليوم مرتبة متقدمة ضمن مجموعة البلدان ذات مستويات الجوع المنخفضة.
- على الرغم من الجهود التي بذلت من أجل إعادة توزيع الموارد المتوفرة لفائدة النمو الزراعي من خلال مختلف برامج التنمية الفلاحية المتعاقبة، الا أن الإنتاج المحلي لم يواكب نمو الطلب على الغذاء، بسبب الطفرة في النمو السكاني وتغير عادات الاستهلاك للسكان وميل شريحة كبيرة منهم الى الرفاهية في طريقة الاستهلاك، الأمر الذي جعل الجزائر تعوض الفرق بين المتاح للاستهلاك من الإنتاج الوطني واجمالي الطلب المحلي من الغذاء باللجوء الى الواردات، وبقاء هذه السياسات رهينة الإمكانيات المالية للدولة التي تتميز بعدم الاستقرار، كونها ترتبط مباشرة بتقلبات أسعار النفط دوليا.

وفي إطار الهدف الاستراتيجي لخطط التنمية الفلاحية المتمثل في الحد من ضعف البلد في مجال الغذاء والأمن الغذائي، وجب على متخذي القرار العمل على ما يلي:

- تشخيص كامل ودقيق لمكامن الضعف في القطاع الفلاحي من أجل وضع الجرعات اللازمة لتنميته وتحقيق استدامته خاصة في ظل وضع فلاحي يتسم بانخفاض الموارد المالية للدولة، ونمو سكاني يتميز بالارتفاع المستمر.
- النهوض بالبنية التحتية الأساسية كسبيل لتحفيز النمو في القطاع الزراعي وأيضا لتحقيق التنمية الريفية، وثمة ثلاثة عناصر رئيسية متعلقة بالبنية التحتية التي يتعين التعامل معها كأولوية هي: الطرق في المناطق الريفية وإمكانية الوصول، والري، والكهرباء، فالطرق في المناطق الريفية مهمة للغاية لتسهيل حركة البضائع والسكان، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في النهوض بمستوى الإنتاجية، حيث أن الاستثمار في الطرق الريفية يساهم بشكل كبير أيضا في تحسين مستوى دخل واستهلاك السكان بها.
- تحسين القدرة الوطنية على تزويد السوق الوطنية بالمنتجات الزراعية بأسعار تتوافق مع دخول المستهلكين،
- تعزيز القدرة على توريد المواد الخام والمعدات الزراعية اللازمة لتطوير شركات الصناعات الغذائية.
- تحسين إنتاجية الزراعة لإزالة حاجز الإعاقة الطبيعية، الذي يتسم به القطاع الزراعي الجزائري،
- تحديث الصناعات الغذائية الزراعية واندماجها في النظام الإنتاجي الوطني، هما الطريقان الممكنان واللازمان للحفاظ على الأمن الغذائي وتعزيز مؤشراته في الجزائر.

الاحالات والمراجع:

1- (MADR) (2012).تطور السياسات الفلاحية والريفية(1962-2012.). الجزائر.

2- عبد الكريم صالح حمران. (2005). الأمن الغذائي. اليمن: المركز الوطني للمعلومات.

3-CHAKOUR Saïd Chaouki LAIB Siham .May 2015 .(LA POLITIQUE DE RENOUVEAU RURAL FACE AUX ENJEUX DE LA DIVERSIFICATION ECONOMIQUE ET AU DEVELOPPEMENT DES TERRITOIRES EN ALGERIE .ALGERIA: Article, Universitéde Jijel.

4-FAO ، .(2008) .An Introduction to the basic concepts of Food Security , Food Security Information for Action PracticalGuides، . EC-FAO Food Security Programme.

5-J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi O. Bessaoud .(2019) .Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie.

6-JEAN CHARLES LE VALEE .(2007) .Achieving Food Security through Food system resilience ,the case of Belize .Canada: Carleton University.

7-JEAN CHARLES LE VALEE .(بلا تاريخ). op cite.

8-LAIB Siham و ،CHAKOUR Saïd Chaouki .(بلا تاريخ). LA POLITIQUE DE RENOUVEAU RURAL FACE AUX ENJEUX DE LA DIVERSIFICATION ECONOMIQUE ET AU DEVELOPPEMENT DES TERRITOIRES EN ALGERIE .JIJEL :Universitéde JijeL.

9-(MADR) .Mars2009 .(projet de programme quinquennal de développement (2010/2014)

10-MADR (2012) .Le Renouveau agricole et rural en marche revu et perspective . Algerie.

11-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، (2012). تقرير تطور السياسات الفلاحية والريفية(1962-2012). الجزائر.

12-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (2012). تقرير مسار التجديد الفلاحي والريفي. الجزائر.

13-Matouk BELATTAF .(2010) .économie du développement, ed .Alger: office des publications universitaires(OPU).

14-MDAR:(2018) .http://www.minagri.dz.

15-MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL(MADR (Novembre 2013).LE PROGRAMME QUINQUENNAL 2015-2019 .ALGERIA.

16-Ministère de l'agriculture et du développement(MADR .(2015) .(plan Felaha 2019 .ALGERIA.

17-Ministère des Finances) .Juillet 2016 .(LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE .Algéria.

18-Ministre de l'Agriculture et du Développement Rural (MADR (2015) .(les rapports trimestriels d'évaluation de la mise en oeuvre des programmes de renouveau ruraL.

19-Ministre de L'Agriculture et du développement rural .(2012) .Le Renouveau agricole et rural en marche revu et perspective .ALGERIE.

20-ONS .(2012) .Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011 .Collections Statistiques N ،195 °Série S.

21-Sally Abbott ، .(2010) .Food Secutity, Vulnerability, And Recovery . Boston United state: Tufts university.

22-worldbank .(2020) .impact-covid-19-global-poverty-effect-new-data .23-
https://blogs.worldbank.org/15/12/2020.

23-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (ماي 2010). بيان مجلس الوزراء. الجزائر

24-حمد موسى عثمان. (دون سنة نشر). الموارد الاقتصادية-منظور بيئي. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

25-د.رحمن حسن الموسوي. (2013). الاقتصاد الزراعي. عمان -الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

26-سالم توفيق النجفي. (2009). الأمن الغذائي العربي، مقاربات في صناعة الجوع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

27-عبد القادر رزيق المخادمي. (2009). الأزمة الغذائة العالمية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

28-عبدلي إدريس، جمال جعفري. (24-25 ماي 2017). الإصلاحات الفلاحية في الجزائر، واقعها، آفاقها وأثرها على تطور الناتج الفلاحي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2019). الجزائر: الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر المتوسط، جامعة الجزائر 3.

29-فاطمة بكدي. (2016). الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

30-محمد رفيق أمين حمدان. (1999). الأمن الغذائي، نظرية ونظام تطبيق. عمان، الاردن: دار وائل للنشر.

31-وزارة الفلاحة. (الاجراءات المتخذة خلال اجتماع اطارات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المنعقد أيام 19/18 جويلية 2008)،الجزائر.

32-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2012). تطور السياسات الفلاحية والريفية(1962-2012). الجزائر.